

واشنطن تخطئ والعرب يدفعون الثمن



ولبنان بذلك الشكل، ولولا دعمها للجماعات الإرهابية المستوردة في سوريا ما كان لروسيا أن تجد المبرر لدخول الأراضي السورية بتلك القوة، ولولا التدخل المباشر في ليبيا في 2011 ما كان للمليشيات أن تسيطر، ولا للإرهاب أن يستوطن، ولا لتركي أن تتدخل عبر جماعات المرتزقة، وللوضع أن يهدد بأندلاع حرب إقليمية. إن كل التصريحات الصادرة عن المسؤولين الأميركيين لا يمكن أن تنفي عن واشنطن تحالفها مع الأتراك، في مخططات معادية للعرب، وخاصة لحلف الاعتدال، وحتى إن كانت واشنطن لا تقصد ذلك، فإن أردوغان يعرف كيف يكيفها لخدمة مشروعه التوسعي، على حساب المنطقة العربية، وبالدرجة الأولى على حساب دول لا تزال تعتقد أن الولايات المتحدة حليف موثوق به.

في الحالات العراقية والليبية والسورية، تم الرهان منذ اللحظة الأولى على الجماعات الدينية المتشددة والمليشيات المنغلقة، وكانت الولايات المتحدة وراء ذلك الرهان، ويبدو أنها لا تزال تسير في ذات الاتجاه، وبعد أن تأكد فشلها في السيطرة على المارد الطائفي الشيعي المرتبط بإيران، والذي أطلقته في العراق عام 2003، اتجهت للرهان في سوريا وليبيا على المارد الجهادي السني، الذي يدور في الفلك التركي، وبعد أن فشلت في احتواء الأول، لا تزال تعتقد أنها قادرة على احتواء الثاني رغم أنه يمثل خطراً أوسع، نظراً لأنه يستهدف أغلب دول المنطقة. إن القبول بنقل تركيا لآلاف من المرتزقة للقتال في ليبيا لا يقل خطراً عن السماح لها بعد 2011 باستقبال الإرهابيين من كل دول العالم، والدفع بهم إلى الجوار السوري، وفي الحالتين تم كل شيء بضوء أخضر أميركي، فما يهم واشنطن هو إصلاح أخطائها باخطاء أفح، فلولا غزوها للعراق ما كان لإيران أن تتقدم في سوريا واليمن

التي يديرها، وقد كُسر عن أنيابه في ليبيا بعد سوريا والعراق بقوة السلاح، وهو اليوم يوسع من نفوذه بواسطة القواعد العسكرية من الدوحة شرقاً إلى طرابلس غرباً، ويبحث عن موقع له في اليمن، وبات يشكل خطراً على القرن الأفريقي، إضافة إلى اختراقه للدول الأخرى عبر الإعلام والتعليم والاستثمارات والتبادل التجاري والجمعيات الخيرية وتجارة السلاح. أيضاً من خلال قوى الإسلام السياسي، التي تبدي تبعية كاملة لأردوغان وتظهر إليه كمرشد للخطيم العالي، وحتى من خلال القاعدة الشعبية التي تعاني من الهوس الديني، والهشاشة النفسية، المدفوعة بوهم الإسلام الثوري الذي لا ترى منه إلا الشعيرات المناوئة في العن للغرب وإسرائيل، ويقابلها في السر توافق تام مع واشنطن وقتل أبيب، ليس من خلال المخططات فقط، وإنما من خلال التعاون على جميع الأصعدة لضرب ما تبقى من مفومات الدولة الوطنية في المنطقة العربية.

الوضع في سوريا لا يختلف، والثابت أن واشنطن وعدداً من حلفائها يعملون بكل قوة للإطاحة بنظام بشار الأسد، وما قانون قيصر الذي يجري تطبيقه حالياً إلا حلقة في مسلسل الصراع الذي سيؤدي في حالة انتهائه بإسقاط النظام، إلى ما هو أخطر من الدور الروسي الإيراني، وأقصد سيطرة البديل التركي الإخواني بمليشياته المسلحة وجماعته الإرهابية، ما سيؤدي إلى حرب أهلية لا تنقو ولا تنز، والتي تهجير الملايين من السوريين الداعمين للنظام إلى دول أخرى، وعودة عاصفة الربيع العربي بالغطاء الإسلامي لتضرب دولاً أخرى، يعتقد قاداتها اليوم أنها في مأمن من المؤامرة، وهي في الواقع ليست بعيدة عنها، وإنما في قلبها، فالنظام التركي يريد الهيمنة على دمشق، ولا ينوي الوقوف عندها، كما يريد الهيمنة على ليبيا ولا يريد الوقوف عندها. وهم من يعتقد أن المشروع التركي أقل خطراً من المشروع الإيراني، بل إنه الأخطر بما لديه من خيوط عدة للعبة

إلى تصدعات في بنية الدولة استغلها الإرهاب والتطرف للتسلل والتوسع من خلال طفرات متحركة أو خلايا نائمة. كذلك الأمر بالنسبة لليبيا التي يعتبر ما حدث بها في العام 2011 امتداداً لما حصل للعراق في 2003، وليس لما شاهدته تونس ومصر خلال ما سمي بثورات الربيع العربي، فقد كان الهدف إسقاط الدولة العقائدية بكل مؤسساتها، وبناء دولة الإسلام السياسي على أنقاضها، من خلال مليشيات وجماعات إرهابية تعمل على إذلال الشعب وتحييد إرادته. كان التدخل الدولي في ليبيا مبنياً بدوره على جملة من التقارير الإعلامية التي اعترف الغرب لاحقاً بأنها كانت كاذبة، ولكن واشنطن وحلفاءها استمروا في الدفع نحو المزيد من تازيم الموقف لتنفيذ مشروعهم، بالتكهن للإخوان والجماعة المقاتلة وبعض القوى المحلية والعرقية للسيطرة على السلطة، وتكريس نظام هش يحتاج إلى الحماية من قبل المنذفين للسيطرة على مقدرات البلد الغني في شمال أفريقيا. ولم يعد خافياً أن الإسلام السياسي

اتجه منذ عقود لإعلان الولاء التام للقوى النافذة في الغرب. ونفذ كل أشكال التامر ضد الأنظمة في البلدان التي ينتهي إليها، وكان في صدارة المنذفين للنفوس الخلافة مقابل ضمانات بتحقيق سلام شامل ولكنه غير عادل مع إسرائيل، والتفرط في السيادة. إن ما حدث خلال الفترة الماضية في ليبيا، من تدخل تركي سافر عبر الآلاف من المرتزقة والإرهابيين، الذين تم نقلهم من شمال سوريا إلى طرابلس ومصراته، ما كان ليكون لولا الضوء الأخضر الأميركي والدعم غير المباشر من حلف الناتو، بزعم التصدي للنفوذ الروسي في شرق المتوسط وضفته الجنوبية، على إثر تقارير فيركتها قوى الإسلام السياسي وروجتها أوباشة ومنصاته العابرة للحدود، وتبين لاحقاً أن جانب الوهم فيها كان أكثر بكثير من الحقيقة، وأن الهدف من تلك التقارير هو الدفع من جديد بالجماعات المتشددة للسيطرة على الجغرافيا الليبية بالكامل وبغطاء غربي بدعوى التصدي للروس.

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

هل سيكون على العرب دائماً أن يدفعوا ثمن الرهانات الخاطئة على الولايات المتحدة؟ يبدو أن هذه هي الحقيقة، والعرب لا يدفعون فقط ثمن رهاناتهم الخاطئة على واشنطن، وإنما كذلك ثمن أخطاء الإدارات الأميركية المتلاحقة وفشلها في تقدير المسائل، كما حدث في العراق الذي تم تسليمه لإيران، بعد غزو عسكري بني على معلومات تمت فيركتها خصيصاً لتنفيذ المهمة، ليس من أجل الديمقراطية ولا من أجل أمن الخليج، ولكن لضمان أمن إسرائيل بالدرجة الأولى ونهب ثروات بلد عربي كان يحقق التوازن الاستراتيجي المطلوب مع المشروع القومي العنصري الفارسي الهادف إلى بسط نفوذه على المنطقة تحت غطاء الطائفية المذهبية.

وأهم من يعتقد أن المشروع التركي أقل خطراً من المشروع الإيراني بل إنه الأخطر بما لديه من خيوط يديرها وقد كُسر عن أنيابه في ليبيا بعد سوريا والعراق بقوة السلاح

منذ 17 عاماً، والعراق يعاني من نتائج مغامرات بوش الأب، ومن التدخل الإيراني السافر الذي تحول إلى احتلال لمواقع القرار ومراكز النفوذ، ومن تفاقم الفساد وغياب التنمية واستمرار منطلق الثأر والتشفي حيث لا مصالحة ولا تجاوز للماضي، ولا إفراج عن سجناء النظام السابق أو بالأصح على من تبقى منهم أحياء، ولا محاولة لجمع شتات المهجرين على امتداد العالم، ولا لإثبات انتصار روح الوطنية العراقية على الصراعات الطائفية والمذهبية والمحلية التي أفلتت من عقابها بعد الغزو، وأدت

لا مكان للمليشيات الإيرانية في العراق

عاماً تستخدم وزارة الداخلية وأجهزتها لتنفيذ سياسة القمع وتغييب المواطنين؛ فضائح السجون السرية ببغداد وجرف الصخر أمثلة على تلك الجرائم.

بعض السياسيين الذين تدور حولهم الدوائر ويضيق الخناق عليهم، جراء ما اقترقوه بحق هذا الشعب العظيم، يتمسكون بخشبة واهية هي هذه القدسية النسوية للحشد، والتي تبتلعها اليوم أوج الاستحقاقات الشعبية، معتقدين أنها ستقدهم من مصيرهم.

لقد تمررت الأوراق بعد أن أصبحت الساحة مكشوفة بين أبناء العراق وبين الأحزاب المنطوية بدماء أبنائهم، والناحية لأكثر من 800 مليار دولار من أموالهم، وأشارت الأنباء إلى أن السلطات الأميركية قدمت قوائم بأسمائهم لحكومة الكاظمي.

لكن يثبت زعماء الدعوة أن محاربتهم لنظام صدام، التي يعتبرونها بطاقتهم الخضراء لحكم العراق، هي ليست بسبب علاقتهم بطهران خلال الحرب العراقية الإيرانية، عليهم التخلي عن المليشيات المسلحة الموالية لنظام طهران.

لا تعلم هذه الزعامات، التي تتبجح بمعاداة الأميركيين والدعوة لإخراجهم من العراق، أن من أخطر جرائم منتهسي تلك المليشيات عمالتهم لدولة أجنبية؛ بل لا يتربد قادة تلك المليشيات في الإعلان عن ولائهم لطهران، وتنفيذ رغبات وأوامر الولي الفقيه، وهذا وحده كافياً لوضعهم تحت طائلة القوانين العراقية التي تنفذ بحق الجواسيس والخونة.

لقد تورطت المليشيات الموالية لطهران بدماء عشرات الآلاف من العراقيين، قضاوا أو اختطفوا تحت مشروع التغيير الديموغرافي في مدن كبيرة كالموصل وسامراء وديالى، وبعض أفضية الأنبار وحزام بغداد، وظلت أكثر من خمسة عشر

جنية على بلدان الخليج، وفي مقدمتها السعودية والإمارات والكويت، إلى جانب الجار الأردن.

ردود فعل المليشيات في شوارع بغداد على هذه الخطوة حملت طابعاً استعراضياً، في تحدٍّ مباشر للكاظمي، والهتافات الداعية لإسقاطه دعمتها مواقف إعلامية منفصلة ومرتبطة لرئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، وقادة الهيئات السياسية لتلك المليشيات.

وكان أخطرها تصريحات زعيم العصاب، قيس الخزعلي، الذي اعتبر تلك الخطوة مخطأ لها أميركياً، وهدد بالفوضى، محذراً الكاظمي بأن مهمة حكومته مؤقتة، إلى جانب بيانات نارياً لمليشيا كتائب حزب الله والنجباء.

والأدهى خروج ما يسمون بوكلاء الولي الفقيه الإيراني علي خامنئي في العراق للعلن، ببيانات منمذة بخطوات الكاظمي، وكان هذا البلد محمية إيرانية.

الإجهاز الاستباقي المنظم على مواقع المليشيات، يحاصر زعماء السنين السابقة المرعوبين من احتمال تطور الحالة "الكاظمية" لتصبح مشروعاً وطنياً ينهي أسطورة

الورقة عبر تعاضل الغضب الشعبي ضد النفوذ الإيراني، وانتفاء القناعة بأن الأميركيين متمسكون بالبقاء للمساعدة على الخلاص من تلك المليشيات.

ما حصل بعد النجاح الذي حققته الانتفاضة أواخر عام 2019 وإجبار رئيس الوزراء عادل عبدالهادي على الاستقالة هو انتهاء عهد احتكار الإسلام السياسي الشيعي الخاضع كلياً لإيران لمنصب رئاسة الحكومة، بمجيء مصطفى الكاظمي، ذي التوجهات الليبرالية.

وهو تطور يشير إلى تغيير بوصلة الحكم، وانتهاء سيطرة المليشيات على شؤون السلطة، وانتعاش الأمل بدخول معادلة وخط سياسي جديد يلاحق تلك المليشيات، بعد كشف خططها الإرهابية، وتهديدها للأمن الوطني العراقي ومصالحة العليا.

خصوصاً المليشيات للكاظمي تدفع بها طهران بصورة غير مباشرة، لكي لا توحى بالتصعيد مع واشنطن في هذا الطرف الصعب الذي تمر به، إلا أن وصول الكاظمي فتح ملف عملياتها الإرهابية وخرقها للأمن الوطني، الذي اثبتته حادثة كنف مقرات تحتوي صواريخ جاهزة للإطلاق في منطقة الدورة ببغداد، والقبض على البعض من أفراد كتائب حزب الله العراقي، ومعهم مستشار إيراني يوم 25 يونيو.

وهذه إستراتيجية يجب أن تتواصل، إذا ما أراد الكاظمي حماية العراق، والسيطرة على أمنه الداخلي، ومتابعة العمل السري للمليشيات في معسكرات السلاح المعد للاعتداء على دول الجوار العربية، خاصة بعد إطلاق الوعود بفتح علاقات انفتاح

د. ماجد السامرائي
كاتب عراقي

لا علاقة لتشكيل كيان ومؤسسة ما سمي بالحشد الشيعي في العراق بمعركة تحرير ثلث الأراضي العراقية من عصابات "داعش"، الوجه الثاني لفصائل المليشيات المسلحة عام 2014، فقد اعترف عرب تلك المليشيات، نوري المالكي، أن التحضير لقيام "الحشد" تم قبل وقت طويل من هذا التاريخ، وهو كلام أقرب إلى الصحة من دعاوى "قدسية الحشد" لارتباطها بفتوى المرجع الشيعي السيستاني.

علاقة المليشيات بالأحزاب الدينية المذهبية في العراق علاقة متشابكة عقائدياً ووظيفية، وهي علاقة تبادل خدمات يصعب تفكيكها، والمليشيات هي الأنسب والأقرب لمتاح تلك الأحزاب في الفوضى والتخريب، وهي مناقضة لمنطق الدولة ومؤسساتها.

وليس كما تسمى "الدولة العميقة"، لأن الدولة غائبة، ومرجع تلك المليشيات اشتغلت على أن تكون البديل المؤسساتي للدولة العراقية، وهو بديل قائم على قواعد تعلن عن نفسها بأنها عقائدية، لكنها في الواقع أقرب إلى نظم المافيا. وهو السبب لأن يصعب العراق بعد عقد ونصف العقد خراباً ونهباً، وميداناً مفتوحاً لنفوذ إيران.

ومع تعاضل الفساد، لدرجة لم تحصل في بلد آخر في العالم، لم تعد هناك حماية لرموز الأحزاب وقاداتها، بعد أن الممت انتفاضة الشباب مشاعر النعمة وحولتها إلى قوة دفع أربكت صفوف المليشيات، وزعزت ثقة الأحزاب بقدره المليشيات على إنهاء هذه الانتفاضة، عبر جرائم القتل والاختطاف وتشويه السمعة.

فانتقلت تلك الأحزاب إلى تنفيذ الورقة الإيرانية بمحاصرة الوجود الأميركي، والتلاعب بعواطف العراقيين، على أمل نقل المعركة وتحويلها إلى خصم خارجي، لكن المحصلة هي احتراق

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبائي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العقبوي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

